الاعلان يصدر عن رئيس الجمهورية، وبعد ذلك تعقد اللجان المشتركة المختصة جلسات لتحديد الاجراءات والجدول الزمني للتنفيذ.

□ هناك تنظيم لمرحلة التوفيق في رسالة [illegible] من الرئيس مبارك مؤرخة في ١٨/١٢/١٩٨٥ وتتضمن تلك الرسالة الشفهية موافقة مصرية على تضمين صك التحكيم تفويضاً للمحكمين بمحاولة حل النزاع بشأن طابا بواسطة التوفيق (المصريون يطلقون على ذلك «ايجاد حل بطرق اخرى»). ووفقاً لطلب المصريين فستستمر هذه المرحلة ستة شهور على الاقل، بينما تقترح اسرائيل استمرارها ثمانية او تسعة شهور. كذلك تتضمن هذه الرسالة تفاهماً بشأن وضع اتفاق مسبق لترتيبات العبور وادارة المنشآت في طابا للجانب الذي سيخسر في التحكيم.

□ كذلك يتضمن تقرير لجنة الخبراء القانونيين المقدم في اواسط كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، تعهداً بتنفيذ الاتفاقات العسكرية (التفتيش عن المفقودين، والغواصة «داكار»، وترتيبات الملاحة في خليج ايلات وغيرها). وتضمن التقرير، أيضاً، اتفاقاً مع الجانب المصري بشأن ابعاد لام تقرير لجنة التحقيق المصرية في حادثة رأس برقة، قبل سماع المحكمة المصرية بذلك، وبدء مفاوضات بشأن التعويض عن اقرباء الضحايا وترتيبات لاجلاء المصابين في المستقبل. تتبع الطرف الذي يصل الى مكان الحادث أولاً، المباشرة بالاجلاء وتقديم الاسعافات الى المصابين.

□ اما الموضوع الذي بقي مفتوحاً، فهو «الوقت بين صك التحكيم»، مع انه حصل تقدم ما على طريق رأب الهوة بين الطرفين (**هآرتس**، ٢/١/١٩٨٦).

وازاء استمرار تعنت شامير وعدم اكتفائه بالايضاحات المصرية، توجه القائم بالاعمال المصري في اسرائيل الى القاهرة، وعاد منها في الرابع من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، حاملاً المزيد من الايضاحات (**هآرتس**، ٥/١/١٩٨٦). وذكر ان شامير اطلع على الايضاحات الجديدة، وانه سيلتقي، مجدداً، برئيس الحكومة للتداول في مضمونها (**دافار**، ٦/١/١٩٨٦). وذكرت مصادر مقربة من مكتب رئيس الحكومة ان الرسالة الشفهية الاخيرة التي نقلها القائم بالاعمال المصري، تضمنت استجابة الى معظم المواضيع المختلف عليها بين مصر واسرائيل، بما في ذلك طابا والتطبيع وعودة السفير المصري. واضافت تلك المصادر ان هناك الآن اساساً متفقاً عليه لصفقة رزمة تؤدي الى تحسين العلاقات بين الدولتين. لكن اوساطاً سياسية اخرى ذكرت ان مشكلة طابا لن تطرح، رغم ذلك، على جدول اعمال المجلس الوزاري المصغر، لانه لم توضح بعد، وبشكل كامل، كل المواضيع المتعلقة بصفقة الرزمة مع مصر (**على همشمار**، ٦/١/١٩٨٦). ولم يكن هذا التباين في تقدير الموقف، سوى انعكاساً للخلافات بين بيرس وشامير بالنسبة الى نظرة كل منهما وتفسيره لاساسة الايضاحات والامور المتفاهم عليها التي برزت في اثناء لقائهما لتقييم المستجدات الاخيرة، حيث استعرضا المواد التي تراكمت في مسار الاستيضاحات مع مصر حول صفقة الرزمة والتحكيم بشأن قضية طابا (**هآرتس و على همشمار**، ٧/١/١٩٨٦). وذكر بهذا الشأن ان الاثنين اتفقا على ان هناك حاجة لاعادة فحص ودراسة كل النقاط غير الواضحة، استعداداً لطرح الموضوع على المجلس الوزاري المصغر، وان ذلك سيتم بواسطة خبراء من مكتب رئيس الحكومة ووزارة الخارجية، وبعده يعقد لقاء آخر بين بيرس وشامير، ثم يطرح الموضوع على المجلس الوزاري المصغر. وعزت مصادر في الخارجية الاسرائيلية كل ما تم انجازه في المحادثات مع مصر وفي عملية الاستيضاحات الى موقف شامير الصلب واصراره على المزيد من الايضاحات (**المصدر نفسه**). وكشف النقاب، قبل لقاء بيرس وشامير، عن ان الرسالة الخطية الموقعة من مبارك، والمؤرخة في ٢٤/١٢/١٩٨٥، تضمنت، خلافاً للرسائل الشفهية الاخرى، مطالبة مصر لاسرائيل بالتوصل، باسرع وقت ممكن، الى اتفاق بشأن عقد المؤتمر الدولي، وكذلك تلميحاً الى وجوب اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك المؤتمر. كذلك طالب الرئيس